تقدير موقف

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

البادية والجزيرة في الأمن القومي العراقي "رؤية في الواقع والمآلات المحتملة"

د. علي بشار اغوان

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

البادية والجزيرة في الأمن القومي العراقي «رؤية في الواقع والمآلات المحتملة»

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات الامنية والعسكرية

الاصدار / تقدير موقف

الموضوع / الامن والدفاع , مكافحة التطرف والارهاب

د. علي بشار اغوان / كلية العلوم السياسية - جامعة الموصل.

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

منذ عام 2011 حتى الآن، كانت وما تزال المنطقة المحصورة بين نهري دجلة والفرات والمعروفة باسم منطقة البادية والجزيرة سواء في جزئها العراقي «شمال غرب العراق» أو السوري «شمال شرق سوريا» إحدى أكثر المناطق التي تعرضت بيئتها الأمنية والعسكرية لتحولات دراماتيكية مثيرة وملفتة، فبعد سيطرة التنظيمات الإرهابية، داعش وجبهة النصرة وبعض المجاميع الأخرى على الجزء السوري من هذه المساحة خلال فترة انهيار سلطة النظام السوري إثر الأحداث التي عصفت بالدولة السورية في حينها، عادت المنطقة في الجزء السوري لتشهد بيئة أمنية وعسكرية جديدة تمثلت الآن بواقع حال فعلي تتواجد فيه مختلف الفواعل الإقليمية والدولية كفاعل يتموضع وينفذ عمليات ضمن البيئة الإقليمية الأمنية، بينما عاش الجزء العراقي من منطقة البادية والجزيرة تحولات أقل حدة، فبعد سيطرة تنظيم داعش الإرهابي عام 2014 على جزء كبير من هذه المساحات، عادت القوات العراقية والقوات الرديفة للتموضع في هذه المنطقة، وعلى الشريط الحدودي فضلاً عن التواجد الأمريكي فيها كجزء من الترتيبات الأمنية الإقليمية. عليه بقيت هذه المنطقة عالقة في دوامة إقليمية معقدة، ودائماً ما كانت حاضرة في أي استراتيجية دولية تتبناها قوى مثل الولايات المتحدة أو روسيا.

تحاول هذه الورقة أن تنبه صانع القرار العراقي إلى أهمية الاهتمام بهذه المساحة وإعادة ترتيب بيئتها الأمنية من جديد بما يخدم الأمن القومي العراقي، ويحفظ للعراق ترابه وسيادته.

طبيعة التكوين الاجتماعي

كانت وما تزال منطقة البادية والجزيرة في جزئها العراقي والسوري منطقة تداخل اجتماعي كبير سواء فيما يخص العشائر العربية أو حتى التركية، حيث يتواجد في الجانب العراقي والسوري امتدادات عشائرية واحدة تتعلق بعشائر شمر والعبيد والجبور والعكيدات والشرابيين وطي وغيرهم من العشائر التي ترتبط فيما بينها بمصاهرات وصلاة قرابة، شكلت هذه التشكيلة الاجتماعية حالة من حالات كسر الحدود ما بين الجانبين ولفترات طويلة دون الدخول والخروج ما بين البلدين بصورة رسمية، فضلاً عن أن هذه الوقائع الاجتماعية طورت نوعاً متقدماً من التجارة البينية غير الرسمية، كتجارة التبغ والسكائر والأقمشة والملابس والحبوب والمحاصيل الزراعية وغيرها، حتى وصلت لتورط بعض الجهات بتجارة العملة والسلاح والمخدرات لا سيما في فترات الانفلات الأمني المزمن بعد عام 2003 في العراق، وبعد عام 2011 في سوريا.

التحولات والمآلات

كانت منطقة الجزيرة والبادية في جزئها العراقي، ومنذ مرحلة ما بعد عام 2003 بيئة آمنة لتطوير قدرات وإمكانيات الجماعات الإرهابية التي بدأت تنظم نفسها من أجل شن عملياتها داخل العمق العراقي، فقد كانت بيئة بعيدة عن متناول الدولة العراقية، وقريبة من مفترقات حدودية مع الجانب السوري والأردني، لهذا شكلت تهديداً مباشراً على الأمن القومي العراقي كونها بيئة تدريب وتعبئة وتصنيع السيارات المفخخة والعبوات الناسفة، فضلاً عن كونها مثلت مستودعات لتخزين الأسلحة والأعتدة والمقاتلين طوال الفترة ما بعد عام 2003، إن القرب الجيو أمني من الحدود مع الجانب السوري، أسهم في تحويل ملف هذه المنطقة إلى ملف أمني إقليمي يتعلق بالدولة العراقية والسورية على حد سواء، فقد فقدت الدولة السورية السيطرة على الجزء الخاص بمنطقة الجزيرة والبادية كذلك بعد عام 2011 نتيجةً للأحداث، حيث سيطر تنظيم داعش الإرهابي على مساحات شاسعة من هذه الجغرافية التي تعرف بمناطق شرق الفرات في سوريا، كانت هذه السيطرة هي محصلة لما كان يدور داخل هذه البيئة الأمنية من تطوير للقدرات والإمكانيات، من جهة أخرى تمكن التنظيم بعد عام 2014 من السيطرة على الجزء العراقي من هذه البيئة الأمنية المعقدة، وأصبحت لديه قدرة عالية على التنقل وتطوير إمكانياته البشرية والاقتصادية فضلاً عن العسكرية ما بين البلدين، إذ خلق التنوع الاقتصادي الموجود ما بين الجانبين فرص كبيرة لإنعاش اقتصاد داعش العابر للحدود، وهذا ما عقد العمليات بالضد من التنظيم كونه كان يعتمد على موارد زراعية وفيرة فضلاً عن الموارد النفطية (كحقول الرميلان وغيرها) بالإضافة للتجارة البينية والتهريب الذي كان يديره التنظيم في هذه المساحات، حيث انتقل التنظيم من العمل على مستوى الصحارى للعمل على مستوى المدن القريبة من منطقة الجزيرة والبادية مثل الموصل وتكريت والرمادي في العراق ودير الزور والحسكة والرقة والقامشلي وحلب في الجانب السوري.

فقدان السيطرة والعودة النسبية

لم تستطع التنظيمات الإرهابية في سوريا وحتى العراق الصمود كثيراً أمام العمليات التي بدأت تشنها القوات العراقية في المدن العراقية مع شركائهم من قوى رديفة وقوى دولية ساندة، وسرعان ما استعادت الدولة العراقية توازنها، وبسطت نفوذها على المدن الرئيسة والطرق الدولية بعد عام 2017، بينما ظهرت في الجانب السوري مجموعة من الكيانات الرديفة والفواعل المسلحة التي عوضت عجز الدولة السورية عن السيطرة على تلك

المناطق، حيث تمكنت مجموعة من القوى الدولية بدعم الولايات المتحدة من تكوين قوات سوريا الديمقراطية، وهو فاعل مسلح قاد العمليات العسكرية بالضد من التنظيم، واستطاع السيطرة على الجزء الأكبر من منطقة البادية والجزيرة في سوريا، غير أن الولايات المتحدة لم تكتفي بهذا القدر، بل أسست لنفسها مجموعة من القواعد العسكرية في مناطق مختلفة من التنف والرميلان والحسكة ودير الزور، وتموضعت في تلك المنطقة فضلاً عن دخول الفاعل الروسي والإيراني والتركي بشكل مباشر كذلك سواء على مستوى القواعد أو على مستوى صناعة تحالفات محلية، لتصل المنطقة الآن إلى مرحلة من التدافع الأمني الإقليمي والدولي بواسطة أدوات محلية قد تهدد بأي لحظة - أعني هذه التدافعات - أمن المنطقة من جديد سواء في بعدها السوري أو العراقي.

هل انتهى الإرهاب فعلياً؟

لا يمكن الحديث عن نهاية الإرهاب في العراق وسوريا بدون الحديث عن توقف العمليات بالضد من تنظيم داعش الإرهابي، حيث تشير التقديرات ومنذ عام 2017، وهو العام الذي تم الإعلان فيه هزيمة تنظيم داعش بشكل كلي في سوريا والعراق، إن العمليات لم تتوقف بشكل كلي، بل أن تكتيك الجماعات الإرهابية، سواء داعش أو غيرها بدأ يتكيف مع الواقع الأمني الجديد، أن معدلات التعرضات التي يشنها تنظيم داعش بين الحين والآخر تخضع لمعادلة التراخي والتشديد الأمني، حيث كلما تراجعت العمليات الاستباقية والوقائية على مستوى بعض المضافات والمخابئ والمعسكرات والأنفاق التي يستخدمها التنظيم في الصحارى، كلما ازدادات العمليات بشكل كبير على مستوى الطرق الدولية الوصلة بين المحافظات العراقية داخل العراق والمحافظات السورية داخل سوريا، وكلما ارتفعت العمليات على مستوى الطرق الدولية، كلما تمكن التنظيم من الدخول إلى عمق المدن وتجذير وجوده، لهذا فإن أنسب معادلة لإيقاف الإرهاب على المستوى العملياتي يمكن أن تكون على النحو الآتي، (كلما ازدادت العمليات الوقائية والاستباقية والعمليات الاستخباراتية اتجاه التنظيم وتفكيك أدواته في الصحارى كلما تراجع تأثيره في مستوى الطرق الدولية، وكلما تراجع تأثيره في الطرق الدولية كلما حد وبشكل كبير وملحوظ عمليات التمدد والتطور داخل المدن)، لهذا تمثل العمليات العسكرية المستدامة في عمق الصحاري وتطوير الأدوات التكنلوجية كالطائرات المسيرة والمسوحات التي توفرها الأقمار الصناعية والاستطلاع الجوي والكمائن والكاميرات الحرارية وغيرها من الأدوات، واحدة من أكثر الحلقات أهمية فيما يخص العمل الأمني للسيطرة على هذه البيئة المعقدة.

التوظيف الإقليمي لبيئة البادية والجزيرة

كل هذه التعقيدات والتدافعات الأمنية والاستراتيجية أوصلت بيئة البادية والجزيرة إلى مستوى أمني معقد كونها أصبحت تحوي مستودعات لتخزين الأسلحة للمجاميع المسلحة التي تعمل مع الجانب الإيراني، وأصبحت بؤر لتصنيع المخدرات وحبوب الكبتاغون وتهريب العملات الصعبة والنفط والآثار، فضلاً كونها أصبحت ساحة عمليات مفتوحة لتصفية الحسابات عبر الضربات التي تنفذها بعض المجاميع المحلية المسلحة في العراق وسوريا اتجاه القوات الأمريكية أو من خلال الضربات الأمريكية التي تنفذها قواتها اتجاه الأهداف والمعسكرات التي تتموضع فيها القوات المحلية الحليفة من إيران سواء في الجانب السوري أو الجانب العراقي.

التهديدات المستدامة

على الرغم من نهاية تنظيم داعش الإرهابي على مستوى السيطرة الجغرافية في منطقة الجزيرة والبادية، إلا أن هناك مجموعة من التهديدات المستمرة التي تتعلق بالواقع الاجتماعي لاسيما في سوريا ما تزال تهدد المنطقة برمتها، حيث يحوي سجن غويران في حي الصناعة من محافظة الحسكة على أكثر من 5 الألف مقاتل كانوا قد انتموا لتنظيم داعش، وتم الإفراج عن 1500 شخص منهم كجزء من التسوية الاجتماعية التي تريد قوات سوريا الديمقراطية إجرائها في تلك المناطق، فضلاً عن وجود مخيم الهول القريب من الحدود العراقية السورية، والذي يحوي حسب آخر تقديرات لعام 2024 على 43 ألف عنصر يشكل جزء كبير منهم خطراً على المنطقة، كون التنظيم يراهن على مستقبل هذا المخيم كبنك بشري يمكن استخدامه في العمليات القادمة. فضلاً عن ذلك لم تعد قوات سوريا الديمقراطية تحمل الكثير من المصداقية سواء تجاه المجتمع المتنوع في مناطق شرق الفرات العربية والمسيحية والكردية بالإضافة إلى أن الغرب لا يعتقد بأن هذا الفاعل المسلح يمكن الرهان عليه على المستوى البعيد في ظل حدوث تسويات إقليمية معينة؛ بسبب تغلغل حزب العمال الكردستاني داخل منظومة القيادة وما يشكله هذا الحزب من تحدٍ اجتماعي كبير. أن المظلومية التي تعيشها بعض القبائل العربية في سوريا في ظل حكم قوات سوريا الديمقراطية قد تسهم بشكل كبير في ترتيب أعمال انتقامية مستقبلية يمكن أن يوظفها داعش في تلك البيئة الاجتماعية.

بيئة البادية والجزيرة ضمن آليات الحل

إن تحليل طبيعة هذه المنطقة وشكلها السكاني والجغرافي وتصميم استراتيجيات أمنية وعسكرية فقط قد لا يكون حلاً مثالياً مستداماً، بقدر ما تحتاج هذه المنطقة إلى مبادرات اقتصادية تسير بشكل موازٍ مع الجهد الأمني والعسكري، حيث تعاني هذه المناطق من مشاكل تتعلق بالزراعة والتجارة والتمكين الاقتصادي والعلمي، ونقص حاد في الخدمات كونها مناطق بعيدة عن المدن، لهذا أن أي استراتيجية لمعالجة هذه المساحات وإعادة صياغة هذه البيئة لا يمكن لها أن تنجح وتكون مستدامة ما لم ترافق بحزمة اقتصادية وخدماتية عامة تتعلق بتطوير الواقع الاجتماعي لسكان هذه المناطق لكي لا يتم توظيف احتياجاتهم مع الجماعات الإرهابية.

التدافعات الإقليمية والدولية

فضلاً عن المشاكل الداخلية التي تشهدها منطقة الجزيرة والبادية، تبرز التدافعات الأمنية التي يشكلها وجود الفاعل الإيراني والتركي والأمريكي والروسي بشكل مباشر على الأرض، فضلاً عن وجود الفاعل الإسرائيلي جواً عبر العمليات التي ينفذها تجاه بعض الأهداف التي يعتقد بأنها تهدد أمن الكيان. إن وجود الملف الأمني في ظل هذه التعقيدات يحتاج إلى إجراءات أكثر حزماً لمنع هذا الاختراق، ولا يبدو أن الدولة السورية ولا حتى العراقية قادرة على الذهاب نحو الحزم في ظل التقاطعات الموجودة في هذه البيئة، لهذا يجب اتباع استراتيجية تصاعدية بنائية قائمة على أساس تقديم المصالح وتمرير الترتيبات الأمنية كقضايا بينية في المفاوضات التي يجريها العراق مع الجانب الأمريكي لتنظيم تواجد القوات أو مع الجانب الإيراني فيما يخص الوضع الأمني هناك، بالإضافة للفاعل التركي الذي يمتلك العراق معه مجموعة من الملفات العالقة، والتي تحتاج إلى تسويات، ومن بينها ملف حزب العمال الكردستاني فيما يخص تهديده للجانب التركي، وملف المياه وغيره من الملفات فيما يخص العراق، فضلاً عن العلاقات العراقية الروسية التي يجب أن تكون من بين أجنداتها تحقيق تسويات أمنية في هذه المنطقة.

إن هذه التوازنات ستبقي المنطقة ضمن بيئة أمنية غير مستقرة، حيث ترتبط أغلب الفواعل المحلية على الأرض بكيانات إقليمية ودولية، وتتخادم معها كمصالح وأهداف مرحلية، لهذا فإن ما يحدث على مستوى طاولة المفاوضات من تقدم ما بين هذه القوى أو تراجع سينعكس بشكل مباشر على أرض الواقع، التقارب السوري التركي مثلاً جعل قوات سوريا

الديمقراطية في وضع معقد كون هذا التقارب قد يمهد لتضييق الخناق بين سوريا وتركيا اتجاه هذا الفاعل، بينما التقارب الأمريكي الإيراني قد يساعد بشكل كبير على تهدئة الأمور وجعلها أكثر تسوية والعكس صحيح، حيث أن البيئة الأمنية في هذه المنطقة لا ترتكز على الدول المعنية بها بشكل مباشر وهي الدولة العراقية والسورية، بقدر ما تتقاطع مجموعة من الإرادات الإقليمية والدولية؛ مما يساعد في تعقيد المشهد.

تحديات مستقبلية

لا يبدو حتى الآن أن هناك قدرة واضحة لدى الدولة العراقية ولا حتى السورية على فرض حلول صارمة في هذه المنطقة سواء فيما يخص إيقاف نشاطات بعض الجماعات المسلحة المحلية في العراق أو إخراج القوات الأمريكية كذلك للتقليل من الاحتكاك، فضلاً عن عدم قدرة الحكومة العراقية على منع توظيف هذه البيئة من قبل الإيرانيين في مشروعهم الاستراتيجي الذي يشمل المنطقة، بالإضافة إلى عجز الدولة السورية على بسط نفوذها الكامل وإخراج القوات الإيرانية والروسية والأمريكية فضلاً عن نزع سلاح الفواعل المحلية وإيقاف التدخل التركي، لهذا نعتقد أن هذه المنطقة قد تكون بؤرة قابلة للانفجار في أي لحظة أن توفرت عوامل داخلية اجتماعية معينة، وترافقت مع توفر عوامل إقليمية ودولية أخرى، لا سيما وأن في المنطقة تحديات كبيرة جداً تتعلق بتسويات اجتماعية وأطراف تحمل السلاح وتحكم على الأرض مثل قسد في مناطق يسودها أغلبية عربية لا تتفق مع تطلعات قسد. أن هذه التحديات والمشاكل المستقبلية فيما يخص العراق وسوريا يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

1. استمرارية العمليات العسكرية الجوية التي تنفذها القوات الأمريكية أو التحالف الدولي أو الكيان الصهيوني(إسرائيل) اتجاه مختلف التموضعات العسكرية لبعض الفصائل المسلحة المحلية، والتي تعمل بالشراكة مع الجانب الإيراني، هذا الاستهداف من غير الواضح أنه سيتوقف في المرحلة القادمة إلا إذا حدثت تسوية ما بين إيران والولايات المتحدة التي ستضغط بدورها على الكيان الصهيوني (إسرائيل) ضمنياً، وهذا من غير المتوقع أن يكون حل استراتيجياً مستداماً يمكن الرهان عليه لفترة طويلة، حيث إن هذه التسويات التي يمكن أن تحدث، غالباً ما يتم التنصل منها بعد فترة قصيرة؛ بسبب عدم وجود نوايا صادقة حقيقية للسلام لدى جميع الأطراف.
2. استمرار الضربات التي تنفذها الجماعات المسلحة المحلية باتجاه القوات الأمريكية

والدولية والمصالح الغربية بشكل عام داخل منطقة الجزيرة والبادية كقاعدة عين الأسد وشركات النفط التي تعمل في الجزء السوري والمرابطات العسكرية وغيرها من المواقع التي ترتبط بالمشروع الأمريكي، حيث من غير المرجح أن تتراجع هذه الضربات، وتذهب باتجاه تسوية بسبب أنها مرتبطة بشكل مباشر بتوازن إقليمي ودولي غير مستقر وهو قائم على أساس مسارات التفاهم التي تتصاعد وتتراجع بين الغرب وإيران.

3. إن احتمالية حدوث انفلاتات أمنية ما تزال واردة في الجزء السوري خاصة في المناطق التي يوجد فيها مخيم الهول والسجون التي تحوي على قيادات تنظيم داعش مثل سجن غويران، فضلاً عن إمكانية حدوث صفقات لإطلاق سراح مقاتلين أو تهريبهم لتنفيذ أغراض إقليمية تتعلق بالتصعيد داخل هذه المنطقة.
4. ما تزال التهديدات واردة من قبل تنظيم داعش في هذه المساحات كون هذا التنظيم قادر على بناء الشراكات المحلية والترابطات العقائدية والاقتصادية والقيام بعمليات تهريب للبشر والسلاح والمخدرات وغيرها من الأعمال التي تساعد على تطوير الإمكانيات المالية، حيث إن تطوير هذه الإمكانيات من شأنه أن يسهم في زيادة تركيز العمليات ورفع دقتها واستخدام مختلف الأدوات لإيقاع الضرر. كما يجب الانتباه إلى نقطة مهمة تتعلق بكون نمو هذه الجماعات من جديد يخدم فكرة بقاء القوات الأمريكية والدولية أكثر في هذه المناطق، مما يعني أن العراق بحاجة حقيقية لمراجعة الشراكات العسكرية والأمنية التي يقدمها التحالف للحد من تنظيم داعش، وهذا قد يؤخر عملية إجلاء كل القوات الأمريكية من هذه البيئة بسبب استدامة التهديدات.
5. إن المشكلة الإضافية والمركبة الأخرى التي يمكن أن نتحدث عنها هي مشكلة حزب العمال الكردستاني، الذي يستخدم الحدود ما بين العراق وسوريا بطريقة غير قانونية، حيث يتخادم الحزب، ويقيم علاقات معقدة ومتشعبة مع مختلف الجهات الاجتماعية في سوريا والعراق، وقد وظف الحزب بعض الملفات الاجتماعية كتورط أبناء بعض العشائر العربية العراقية والسورية مع تنظيم داعش، وأرغم الحزب أبناء هذه العشائر على الانخراط في فعاليات الحزب، وفي الترويج له داخل العراق وخارجه، وهذا يعني بأن أي عملية عسكرية عراقية يمكن أن تحدث تجاه هذا الحزب المحظور عراقياً وفق قرار لمجلس الأمن الوطني العراقي سيعني أن الجيش العراقي قد يواجه مقاتلين عرب عراقيين، وظفهم الحزب وجندهم كصفقات اجتماعية، حتى لا يتم تهجيرهم وغلق ملفات أبنائهم.

6. إن المخاطر التي تتنامى يوماً بعد يوم فيما يخص الوضع في سوريا سواء ما يخص إمكانية الاقتتال المحتمل بين بعض الأطراف.....
7. قد تكون العلاقة بين العشائر العربية السورية وقوات سوريا الديمقراطية واحدة من الملفات المعقدة، والتي يمكن أن تلقي بظلالها على العراق، كونها بيئة اجتماعية متداخلة، لهذا أن الارتدادات الاجتماعية والأمنية يمكن أن تكون قريبة، على الرغم من الاستعدادات الكبيرة التي أبدتها الحكومة العراقية للحد من هذه التأثيرات المستقبلية إن حدثت سواء ما يخص ببناء ساتر ترابي وساتر كونكريتي وخنادق على طول أكثر من 90% من الحدود العراقية السورية.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org